الخبير الوطني في إدارة المشاريع الممولة خارجيا المهندس علي عشيش لـ« الثورة » :

الإشكالات المتعلقة بحيازة الأراضي تؤدي لضياع فرص تنفيذ مشاريع تنموية هامة للاقتصاد الوطني

أحمد الطيار

دعا الخبير الوطني في مجال إدارة المشاريع الممولة من المنح والقروض الخارجية المهندس علي عشيش الحكومة لحل مشكلة الأراضي والحيازات التي تقف حجر عثرة أمام تنفيذ المشاريع الممولة من الخارج لأنها تتسبب في خسارة اقتصادية كبيرة للبلد وتؤثر سلبا على مستوى الثقة في الإجراءات الحكومية لتخصيص التمويلات الخارجية للمشاريع .

وقال على الحكومة إجراء تقييم للمشاريع التي مولت خلال الـ (10) سنوات الماضية والوقوف أمام الإشكالات التي واجهتها وأسبابها ووضع تصورات وحلول لتلافي تلك الإشكالات في المشاريع المستقبلية.

وكشف عشيش في تصريح لـ«الثورة» عن أخطاء رافقت إجراءات تنفيذ المشاريع، منوها إلى أن مرحلة الإعداد للمشاريع يغلب عليها التسرع وعدم الدقة في توصيف الأنشطة وتكلفتها وعدم واقعية البرامج الزمنية لتنفيذ الأنشطة كما أن تعدد جهات التنفيذ يشكل أحد أسباب تعثر المشاريع.

مبينا أن سبب تعثر المشاريع الممولة من المانحين يعود لإشكاليات يتعلق أبرزها بضعف دراسات الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع وعدم دقة البيانات (المدخلات) التي يعتمد عليها لإعداد دراسات الجدوى الحقيقية مما يترتب عليه ظهور إشكالات عند التنفيذ تقود لتوقفها.

وأشار الخبير الوطني إلى أن المعايير الواضحة لاختيار المشاريع من قبل الجهات الحكومية لاتزال غير موجودة واقعيا ويغلب على الاختيار التقاء مصالح مجموعه من الأشخاص في الوزارات وليس استنادا لمعايير موضوعيه ووفقا للأولويات الوطنية الواردة في خطط التنمية وحاجة البلاد .

كما أشار إلى أن هناك إشكالية تتمثل في عدم اختيار كوادر كفؤة ونزيهة للعمل في المشاريع الممولة ويتم الاختيار بالمجاملة والمحسوبية وغيرها من الأبعاد الأخرى التي تتحكم في اختيار الكوادر العاملة في المشاريع تسبب تعثر وتأخر المشاريع إضافة للشروط المعقدة ظاهريا لاختيار العاملين في المشاريع والتي تحد من المنافسة وتؤدي لسيطرة شلة وفئة محدودة لإدارة المشاريع.

وقال : يؤدي ضعف قدرات جهات التنفيذ الفنية في إعداد المواصفات الفنية أو الشروط المرجعية والتكلفة التقديرية للأنشطة الخاصة بالمشاريع إلى تأخر تنفيذ المشاريع ،كما أن عدم حل الإشكالات المتعلقة بحيازة الأراضي اللازمة لتنفيذ (مقاولات الأشغال) يؤدي إلى تأخر تنفيذ المشروع .

وأضاف :إن انخفاض السقوف المالية للمناقصات على سبيل المثال مناقصة دولية سقفها 100 ألف دولار والمحلية اقل من 100 الف دولار يعد إشكالية كبيرة فقد لوحظ عدم ثقة الجهات الممولة بقانون المشتريات المحلي رغم عمل إصلاحات فيه تكللت بصدور قانون 2007-23 ولائحته التنفيذية والأدلة الإرشادية رغم أنها تعتبر شفافة ومرضية وممتازة.

وتأتي إشكالية ارتفاع عدد العقود التي تحتاج مراجعة مسبقة من الجهات الممولة فهذا يؤدي لتأخر تنفيذ المشاريع بسبب التعقيدات وبطء الإجراءات التي تتطلبها عملية المراجعة المسبقة .

ويتسبب في تأخير المشاريع أيضا الإعفاءات الضريبية والجمركية وضعف التقييم والمتابعة والشفافية في أنشطة المشاريع الممولة وعدم قيام جهة محايدة بإجراء التقييم النصفي والنهائي وغالبا ما تقوم به نفس الجهة الممولة .

مضيفا :نشاهد أن ضعف ومحدودية خبرة بعض مسئولي المشاريع «TTL » في الجهات الممولة يعتبر احد أسباب تعثر المشاريع ،كما أن محدودية عدد مختصي المشتريات ذوي المعرفة بقواعد مشتريات البنك الدولي والمجاملة في عملية الاختيار تؤدي لاختيار عناصر غير كفؤه تسبب تعثر للمشاريع ،وضعف مهارات التواصل مثل اللغة لدى موظفي المشتريات يؤدي إلى تأخر تنفيذ المشاريع.

ودعا الخبير عشيش إلى ضرورة الاهتمام بدراسات الجدوى وخصوصا التقييم المالي والاقتصادي للمشاريع وتأهيل اكبر عدد من المختصين في دواوين الوزارات لإجراء ومراجعة دراسات الجدوى والتقييم الاقتصادي والمالي وضرورة أن يتسم تصميم المشاريع بالواقعية والمرونة ،و تحديد معايير واضحة لاختيار المشاريع تستند لمعايير موضوعيه ومن الضرورة تمكين اللامركزية الفعالة للدولة وتحقيق التنمية المتوازنة.

وحث على أن لا تلعب السياسة دور في اختيار المشاريع وينبغي تحييد المشاريع عن السياسة وان يكون المعيار هو الحاجه -الجدوى - الاقتصاد، فيما ينبغي الاهتمام والدقة في توصيف الأنشطة عند إعداد المشاريع وعدم تكليف أكثر من جهة لإدارة المشاريع وضرورة اختيار كواد ر للمشاريع كفؤة ونزيهة وذات خبرة بعيدا عن أي اعتبارات .

مشددا على ضرورة مراجعة الاتفاقيات ووثائق المشروعات قبل التوقيع عليها من قبل المختصين (الفنيين -اقتصاديين - ماليين - مسئولي القروض والمنح في وزارة المالية - أخصائيو مشتريات ويفضل عقد ورشه عمل لمناقشة المشروع المزمع تنفيذه .

كما دعا إلى رفع السقوف المالية للمناقصات وتقليل عدد العقود التي تحتاج مراجعه مسبقة من البنك الدولي والجهات الممولة وشدد على ضرورة ثقة البنك الدولي وجهات التمويل الأخرى في الوثائق الوطنية الخاصة بالمشتريات والكوادر الوطنية بعيدا عن تضخيم حجم الفساد في المشتريات في اليمن .

وحث على تقليل عدد العقود التي تحتاج مراجعة مسبقة من البنك الدولي أو الجهات الممولة وليس بالضرورة أن تتضمن المشاريع بضائع معفية من الضرائب والرسوم الجمركية ويفترض إن تخضع المشتريات للضرائب والرسوم الجمركية كون إجراءات الإعفاءات طويلة وتؤخر المشاريع .

داعيا إلى ضرورة قيام جهات محايدة لتقييم أنشطة المشاريع وعدم قيام الجهة الممولة بالتقييم فيما يجب على وزارتي التخطيط والمالية تقييم مسئولي المشاريع في الجهات الممولة بالتنسيق مع المشاريع والوزارات المعنية واقتراح التغيير أو الاستبدال مع ضرورة تحري الدقة والموضوعية عند اختيار مختصي المشتريات وأن يخضع المتقدمون لوظائف المشتريات لاختبار تحريري وشفهي في المشتريات وضرورة تأهيل اكبر عدد من مختصي المشتريات على قواعد مشتريات البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى ،و رفع قدرات مختصي المشتريات بالتدريب الموجه ومنه التدريب في اللغة الإنجليزية المتخصصة للمشتريات ،وضرورة منح مختصي المشتريات الاستقلالية وفي اطار الأدلة والضوابط المنظمة مع ضرورة وجود قاعدة بيانات للمشاريع الممولة تضمن عدم تكرار الأنشطة بين المشاريع.

وفقا لتقارير دولية :

اليمن يصنف رسميا خارج المسار الصحيح لتحقيق أهداف الألفية

أحمد حسن

قالت تقارير دولية إن قدرة اليمن على تحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول عام 2015م مخيبة للآمال فتراجع المؤشرات المعتمدة يتضح بشدة في كافة البنود الملزمة لليمن وفقا لاتفاق الألفية2000م .

وأشار تقرير الإنجاز لأهداف التنمية الألفية 2012م إلى أن اليمن باتت رسميا خارج المسار الصحيح للوصول إلى تحقيق معظم أهداف الألفية بحلول عام 2015م بسبب ضخامة حجم الاحتياجات المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف في مقابل محدودية الموارد الممكن تعبئتها.

وفي ضوء المتغيرات المستجدة منذ العام 2011، تراجعت بعض الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية بصورة ملفتة وتكاد أن تقوض وبالتالي تجلت زيادة حجم الاحتياجات المطلوبة لبلوغ الأهداف المنشودة.

ولفت تقرير للبنك الدولي إلى ان أبرز المتغيرات المستجدة التي أثرت على أهداف الألفية في اليمن تمثلت في ضعف تنفيذ البرنامج الاستثماري العام، مما أضعف القدرة على تطوير الموارد البشرية والارتقاء بالبنية التحتية والخدمات الأساسية. وكذلك تدني فرص العمل وفقدان الوظائف لكثير من العاملين.

كما أسهم تعليق كثير من البرامج والمشاريع الممولة خارجياً والتي يوجه جلها لتحقيق أهداف التنمية الألفية في إعاقة التقدم في إنجاز تلك الأهداف مع تصاعد جامح لمعدلات التضخم أي ارتفاع تكاليف المعيشة، الأمر الذي رفع مستويات الفقر وسوء التغذية وحرمان المواطن من الوصول للخدمات الأساسية.

ويقول التقرير إن ضعف إمدادات السلع والخدمات الأساسية، وخاصة انقطاعات الطاقة الكهربائية يومياً لأوقات طويلة جداً، وشحة المشتقات النفطية والغاز المنزلي، وصعوبة الوصول إلى المياه النقية امر يؤدي لتعطيل حركة الحياة وتدني أداء معظم الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة.ومن ذلك،تدنت خدمات المستشفيات، والتأثير السلبي على سير العديد من برامج الرعاية الصحية الأولية وخدمات التحصين والصحة الإنجابية، كما نجم عنها تدمير للبنية التحتية والمساكن والمنشآت العامة والخاصة.

ولفت التقرير إلى ان الواجب لتجاوز الآثار السلبية للمتغيرات المستجدة، وإحداث تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية الألفية، إعطاء أولوية لتوفير التمويلات اللازمة لتنفيذ برنامج المسار السريع لأهداف التنمية الألفية.

واعتبر التقرير أن اليمن تعد الدولة الأشد فقرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تقدر نسبة الفقر بحوالي 42.8% وتصل مستويات سوء التغذية بين الأطفال إلى حوالي 59% عام 2011م.

وأثرت التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العامين الماضيين سلبيا على الحياة المعيشية للسكان متمثلا في انخفاض القوة الشرائية بسبب تصاعد الأسعار من جهة، وفقدان الوظائف ومن ثم الدخول من جهة أخرى الأمر الذي يقود لزيادة شدة الفقر بين الأسر الفقيرة وكذلك انزلاق الكثير من الأسر تحت خط الفقر الوطني.

وحسب التقرير يزيد من حدة تفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي ضعف مناعة الأسر في مواجهة الصدمات الجديدة،فحوالي 96% من الأسر اليمنية مشتري صافي للغذاء، كما أن الأسر الأشد فقرا تنفق ثلث دخلها على الخبز فقط، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الخبز بحوالي 50%، وأسعار المياه أيضا يعكس مدى شدة الأثر السلبي لارتفاع الأسعار على فئات الفقراء خاصة وأن أسعار الغذاء ارتفعت في المناطق الريفية (التي يتركز فيها 84% من الفقراء) بحوالي 7% مقارنة بالمناطق الحضرية.

ويظهر مسح العينة المنفذ من قبل برنامج الغذاء العالمي في أربع من المحافظات الأشد انعداماً للأمن الغذائي (ريمة، عمران، حجة، إب) أن الأسر الأشد فقراً اختارت آليات المواجهة السلبية للتأقلم مع الضائقات، مثل تخفيض عدد الوجبات، وشراء الأغذية الأرخص والأقل تفضيل، وعدم استهلاك اللحوم، وحتى اللجوء إلى الصيام.

الجهاز المركزي للإحصاء ينظم أمسية رمضانية لموظفيه

صنعاء/سبأ

نظم الجهاز المركزي للإحصاء أمسية رمضانية لموظفيه، كرست لتعزيز روح العمل كفريق واحد لإنجاح كافة المهام والأعمال التي ينفذها الجهاز.

وناقشت الأمسية المشاكل والصعوبات التي يواجهها موظف الجهاز المركزي للإحصاء وكذا المقترحات والمعالجات الكفيلة بحلها وبما يتناسب مع التطورات والبرامج والنظم والبرامج الإحصائية.

وتضمنت الأمسية مداخلات حثت على الاستشعار بروح المسئولية والتفاني في العمل وأداء المهام كل بحسب تخصصه، والتأكيد على أهمية التكاتف ونشر المحبة والتسامح بين موظفي الجهاز بما يعزز دوره في تنفيذ مختلف الأعمال الإحصائية وتوفير البيانات والمعلومات التي تساعد متخذي القرارات في رسم خطط وبرامج التنمية في اليمن.

وفي الأمسية أكد رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الدكتور حسن ثابت فرحان أهمية دور الجهاز في المرحلة الراهنة وتنفيذ أعمالها الهادفة الى تقديم المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة لبناء المجتمع اليمني ثقافيا واجتماعيا.

وشدد على ضرورة بذل مزيد من الجهود والتفاني في العمل، لافتا إلى البدء ببعض الإجراءات والمعالجات لتسهيل مهام كوادر الجهاز وتذليل كافة الصعوبات التي تواجههم في تنفيذ الأنشطة الإحصائية المختلفة.

وأشار الدكتور ثابت الى أهمية تعزيز وتأهيل الكادر الإحصائي بما يتناسب ومتطلبات العمل، وحث الجميع الى استثمار الشهر الكريم في الطاعة والعبادة وجعله شهر عمل وجهد.

على صعيد آخر دشنت مؤسسة فجر الأمل الخيرية بتعز بالتعاون مع مؤسسة الفردوس الخيرية بعدن أمس مشروع إفطار الصائم الرمضانية التي تستهدف ألف و 200 صائم يوميا في 20 مسجدا بتسع مديريات بتعز.

وفي التدشين ثمن المدير التنفيذي للمؤسسة مراد الشرعبي دور مؤسسة الفردوس الخيرية وتجسيدها للشراكة المجتمعية في تمويل مشروع افطار الصائم.

وأشار الى أن المؤسسة هي الوحيدة التي تقوم بإفطار الصائمين في الارياف .. داعيا اهل الخير الى دعم المشاريع الخيرية وتلمس حاجات الفقراء في الريف والمدينة.

أكثر من 120 مليون ريال إيرادات الواجبات الزكوية بالمحويت

المحويت/سبأ

حققت الإدارة العامة للواجبات الزكوية بمحافظة المحويت خلال النصف الأول من العام الجاري ايرادات زكوية بلغت 120 مليونا و 135 ألف ريال بزيادة عن الربط المقرر بنسبة 94% وعن الفترة المقابلة لها من العام الماضي2012م بنسبة 25في المائة .

وأوضح مدير عام مكتب الواجبات الزكوية في محافظة المحويت أحمد علي بجاش لـ(سبأ) أن الإيرادات الزكوية المحصلة من جميع مديريات المحافظة خلال الفترة (يناير - يونيو)من العام الجاري كانت بزيادة فعلية عن الربط المقرر بمبلغ (58)مليوناً و(291) ألف ريال وعن الفترة المقابل لها من العام 2012م بمبلغ (23)مليوناً و(877) ألف يال.

وبين بجاش أن تحقيق هذه الزيادة في الإيرادات الزكوية في محافظة المحويت عن الربط المقرر وعن المقابل يأتي للأعمال والإجراءات التي قام بها المكتب في سبيل تطوير مستوى الأداء من خلال الآلية الجديدة التي تم اتباعها وإقرارها للعمل.